



فريق العدالة والتنمية

+0000000+ I +XOH+ A +XCZ

Groupe de la Justice et du Développement

حصيلة فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

مساندة نازحة وراشدة للحكومة

ظل فريق العدالة والتنمية طوال الولاية التشريعية وفيما لموقفه الواضح والمسؤول من الحكومة والمتجلى في قراره للمساندة الواضحة والراشدة لها، والحرص على القيام بأدواره الكاملة في الدعم والرقابة والتشريع من أجل حسن تنفيذ البرنامج الحكومي.

وفي هذا الصدد، ومن أجل التنزيل الفعلي للعديد من الإجراءات المعلن عنها في البرنامج الحكومي ساهم الفريق في المناقشة والتصويت على مجموعة من النصوص القانونية، كما شارك بجدية وفاعلية في مختلف المهام الاستطلاعية (مهمة المحروقات نموذجاً) واللجان الموضوعاتية (المنظومة الصحية نموذجاً) التي ترأس عدداً منها وكذا طرحه لآلاف الأسئلة الكتابية والشفوية وبذلك كان فريق العدالة والتنمية في الموعد مع المواطنين في الذود عن مصالحهم وإيصال صوتهم بكل صدق وأمانة ومسؤولية.

أداء تواصل وديبلوماسية وازن

إيماناً منه بأهمية الدبلوماسية البرلمانية ظل فريق العدالة والتنمية طيلة هذه الولاية التشريعية يطالب، من خلال ممثليه بمكتب مجلس النواب، بتبني استراتيجية دبلوماسية برلمانية قوية حتى تكون متكاملة مع نظيرتها الحكومية، وحتى تقوم بواجبها كاملاً في الدفاع عن المصالح الوطنية وأولها قضية وحدتنا الترابية.

أزيد من 99 استقبالا

308 تظاهرة برلمانية دولية

28 بلاغا توضيحيا

31 يوما دراسيا

وبهذا أدى أعضاء الفريق دورهم الدبلوماسي، خلال هذه الولاية، على أكمل وجه، ممثلين بذلك بلدهم أحسن تمثيل سواء فيما يهم الدفاع عن القضية الوطنية، أو التعريق بالتجربة الديمقراطية المغربية.

إلى جانب ذلك، لم يتوان الفريق في أداء مهمته التواصلية مع جميع فئات المجتمع، في إطار مقارنة تشاركية تنبع من التزامه بواجبه الوطني وحرصه على التفاعل الإيجابي مع نبض الشارع المغربي؛ حيث استقبل الفريق العشرات من الجمعيات والهيئات المدنية، إضافة إلى قيام أعضائه بمئات الزيارات والمهام التفقدية.

المسؤولية التزام ووفاء

تأتي هذه الحصيلة في سياق استثنائي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، سياق أثرت فيه تداعيات جائحة كورونا على المجالات الاقتصادية والاجتماعية -وإن سجل المغرب نجاحات مقدرة-، وسياق عرفت فيه القضية الوطنية تطورات إيجابية خاصة على الصعيد الدبلوماسي والتنموي.

واصل فريق العدالة والتنمية خلال الولاية التشريعية العاشرة (2016-2021) سعيه لتخليق العمل البرلماني بانضباط أعضائه وجديتهم وحرصهم على القيام بالمهام المنوطة بهم، كممثلين للأمة في إطار ما يخوله لهم الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب.

نسبة حضور لم تقل عن 86 % طيلة الولاية

فتميزت حصيلته بأداء تشريعي جيد، وحضور رقابي متميز وتقييم ناجع للسياسات العمومية وأداء دبلوماسي فعال ومسؤول، بالإضافة إلى تواصله المستمر والدائم مع مختلف هيئات وفعاليات المجتمع المدني.

حصيلة تشريعية مشرفة

بلغ عدد النصوص المصادق عليها خلال الولاية التشريعية العاشرة 374 نصا تشريعيًا، ضمنها 27 مقترح قانون و135 اتفاقية. وتعتبر هذه الحصيلة التشريعية هي الأعلى في تاريخ مجلس النواب مقارنة مع الولايات التشريعية السابقة.

ساهم فريق العدالة والتنمية في هذه الحصيلة بـ:

- 84 مقترح قانون ؛
- 1793 تعديلا مقترحا على 48 نصا تشريعيًا قبل منها 612 ؛
- 450 تعديلا على مشاريع قوانين المالية قبل منها 171 تعديلا.

لعب الفريق دورا رائدا في تحقيق هذه الحصيلة التشريعية الإيجابية كما وكيفا، بانضباط أعضائه واجتهادهم في تجويد النصوص القانونية المحالة على المجلس لمناقشتها وضبطها سواء داخل اللجان الدائمة أو اللجان التقنية.

حصيلة رقابية متميزة

سجل فريق العدالة والتنمية في متم الولاية التشريعية العاشرة حصيلة رقابية متميزة، تشهد على حضوره الوازن وأدائه النوعي من خلال مختلف المبادرات الرقابية التي تصدر حصيلتها على مستوى مجلس النواب، سواء فيما يخص الأسئلة الشفوية والكتابية، أو طلبات انعقاد اللجان البرلمانية الدائمة وطلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة أو الملتزمات وطلبات الإحاطة.

10629 سؤالًا كتابيًا

5840 سؤالًا شفويًا

بمعدل 48 سؤال شفوي و88 سؤال كتابي لكل نائب

70 % منها في المجالين الاقتصادي والتنموي والاجتماعي

استأثرت المواضيع المتعلقة بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي بحصة الأسد من مجموع الأسئلة الموجهة للحكومة لما لها من أهمية لدى المواطنين. كما تميز الفريق بمساءلته البناءة وتقييمه الموضوعي لمختلف السياسات العمومية، حرصا منه على مصلحة المواطنين من جهة، ورغبة في تقويم ما تقوم به الحكومة من جهة أخرى.

29 طلب مهمة استطلاعية

250 طلب لعقد اللجان الدائمة

1714 ملتمس

113 طلب إحاطة